سلسلة محاضرات الإمارات 68

مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

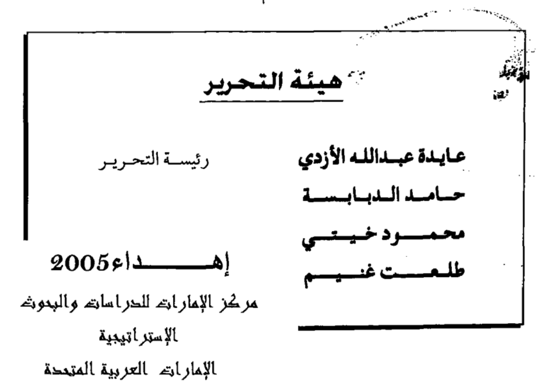


مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 ، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.



سلسلة محاضرات الإمارات

— 68 —

مستقبل باكستان
بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 10 حزيران/ يونيو 2002

الطبعة الأولى 2003

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-451-5

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي :

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب : 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712 +

فاكس : 6428844 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
pubdis@ecssr.com

Website: http://www.ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.com

مقدمة*

كانت سلسلة الأحداث التي تلت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 الإرهابية على واشنطن ونيويورك حوادث مؤلمة في مطلع القرن الحادي والعشرين. ولأول مرة منذ القرن العشرين أصبح هناك قوة عظمى تعتبر نفسها حصينة تقريباً ضحية لنشاط إرهابي كبير على أراضيها. وقد حمَّلت واشنطن مسؤولية الهجمات للمنشق السعودي أسامة بن لادن ومنظمته القاعدة، وكلاهما موجود في المناطق التي تسيطر عليها طالبان من أفغانستان. ونتيجة لذلك، قادت الولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع بريطانيا، تحالفاً دولياً واستخدمت القوة العسكرية الهائلة لإطاحة نظام طالبان.

لقد تغير العالم كثيراً منذ الأحداث التي اجتاحته في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. فبينما أصبح وعي الدول الغربية أكثر حدة فيما يتعلق بوجوه ضعفها المادية وفي جوانب أخرى، فإن أصداء الحدث تتردد بشكل مباشر في جنوب شرقي آسيا ووسطها وجنوبها. وفي السنوات القادمة سوف تكون التأثيرات أكثر وضوحاً في الدول التي تقع مباشرة في جوار أفغانستان، والتي تربطها علاقات قوية بها كدول مجاورة وعبر الروابط الإثنية-الدينية العميقة معاً. ونجد مثالاً لذلك في باكستان التي تجد نفسها الآن في مواجهة مهددات لأمنها نووية وتقليدية وغير تقليدية.

اكتسب موضوع الأمن الدولي مكانة متقدمة في الآونة الأخيرة بما أن الآراء عن الأمن قد مرت بتغيرات كبيرة. فقد برزت تهديدات جديدة لكل

---

* الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلف، ولا تعكس بأي شكل من الأشكال سياسات أو آراء معهد الدراسات الإقليمية في إسلام أباد.

المجتمعات - المتقدمة والنامية - وتحديداً من الجماعات الإرهابية عبر القومية التي يمكن أن تضع الدول في وضع من يجب أن يدفع فدية بما لها من قوة مالية وتنظيمية. هذا الخطر لا يمكن تحديده، وهو يتصف بالمراوغة والمكر وعدم وجود تنظيم واضح ومحدد. وتتطلب الأخطار التي يمثلها الإرهاب مفارقة النماذج التقليدية للأمن والتركيز على القضايا الاقتصادية التي تتعلق بصلاح الحكم الذي سوف يشكل على نحو متزايد التطورات السياسية-الاجتماعية في منطقة جنوب آسيا.

تحلل هذه الورقة التأثيرات القصيرة والطويلة المدى لأحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001. فهي تتناول أولاً النتائج الإيجابية المباشرة بالنسبة إلى جنوب آسيا. وثانياً، تعدد العوامل السلبية التي من المرجح أن تمس المنطقة. ثم يتبع ذلك تقييم للنزعات المستقبلية ذات العلاقة. وتتوصل الدراسة إلى خلاصة مفادها أن التطورات الإيجابية في أفغانستان، وتسوية النزاعات الهندية-الباكستانية سوف تقرر في نهاية الأمر استقرار باكستان وأمنه.

المكاسب الفورية

خروج باكستان من العزلة

أتاحت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 فرصة مثالية للقيادة العسكرية الباكستانية لتنفيذ سياسة خارجية سريعة للانضمام والانحياز من جديد إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. وقد بررت القيادة الباكستانية موقفها على أساس "المصالح القومية العليا" وشعار "باكستان أولاً". وقد تصرفت القيادة بروية وحزم لتضع هذا

الانحياز موضع التنفيذ ولتوفر قواعد، وتسهيلات للرحلات الجوية العابرة والمعلومات الاستخبارية للقوات الأمريكية التي تقوم بعمليات في أفغانستان. كان مفروضاً على باكستان أن تقوم مرة أخرى بدور "دولة الخطوط الأمامية"، وهو دور أدته على مدى أكثر من عقدين من الزمان عندما غزا الاتحاد السوفيتي السابق أفغانستان.

في السنوات القليلة الماضية، كانت حكومة برويز مشرف في الحقيقة تحث طالبان على أن تتوخى الحذر في ممارسة سياساتها، وأن تخرج من العزلة الدولية وتسلم أسامة بن لادن للولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد ذهبت هذه الجهود سدى. وعلى الرغم من ذلك، كانت إسلام أباد مستعدة للضغط على طالبان إلى مدى معين فقط فيما يتعلق بهذه القضايا، وكانت مترددة في قطع علاقاتها الوثيقة بذلك النظام. وفي مواجهة الانتقاد الداخلي والدولي، أكدت باكستان أن اعترافها واتصالاتها بنظام طالبان تحركهما "المصالح القومية" الخاصة بباكستان وحاجتها إلى "العمق الاستراتيجي" وروابطها الإثنية-الثقافية بالشعب الأفغاني. وكانت العلاقات مع طالبان تبرر أيضاً على أساس أن الدولتين لهما حدود طويلة مشتركة، وأن باكستان قد تتحمل عبء نحو ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني كانوا على أراضيها.

على الرغم من ذلك، كان موقف باكستان فيما يتعلق بدعم نظام طالبان والاعتراف به يعتبر شيئاً لا يمكن الدفاع عنه في نظر الكثير من الدوائر الداخلية والدولية. وكانت النظرة إلى باكستان، وهي دولة إسلامية معتدلة، تقوم على أساس حماية نظام يعتبر قمعياً ومتخلفاً فيما يتعلق بالنظرة إلى الأمور عموماً. علاوة على ذلك، فقد عانت باكستان

من جراء النتائج السلبية للحرب الأهلية الأفغانية نتيجة لتصدير الإرهاب والطائفية والعنف إلى داخل مجتمعها. وفي هذه الظروف، تشكك الكثيرون في بقاء باكستان قريبة من نظام كان يعتقد على نطاق واسع أنه نظام "منبوذ". بعبارة أخرى، كانت باكستان تعتبر "مذنبة بالمشاركة".

وقد تم استقبال قرار حكومة برويز مشرف بفك الارتباط مع طالبان بنشوة من جانب الباكستانيين، وخاصة الطبقة الوسطى والمتعلمين بمختلف درجاتهم الذين أصبحوا يحتقرون نظاماً يفتقر إلى الشعبية ويتصف بالتعصب والرجعية. وقد أيدت واشنطن والعديد من العواصم الغربية الأخرى والمجتمع العالمي عموماً هذه الخطوة. وقد كانت هذه الخطوة من الناحية السياسية والسيكولوجية بمنزلة إعادة تأهيل لباكستان التي كان يطلق عليها في السنوات القليلة الماضية "الدولة الفاشلة" والتي كانت على وشك الانهيار في أي لحظة. وإقليمياً، اعتبرت معظم الدول العربية، بما في ذلك دول الخليج العربي ودول آسيا الوسطى وإيران إطاحة طالبان تطوراً جيداً، وأقرت مجدداً بصداقتها مع الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا نجد أن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر قد وفرت "نافذة للفرص" فتحت في وقت كان فيه المجتمع الباكستاني ينحدر على نحو متزايد لأن يكون ضحية للطائفية والاقتتال. وقد كان نفوذ بعض الأحزاب الدينية ينمو على نحو لا يتناسب مع حجمها وأتباعها. وقد هيجت هذه الأحزاب الهوس الديني بالدعوة إلى الجهاد، وتقدمت بمطالب غير واقعية للحكومة، وحاولت خنق المناظرات الحرة وأحرجت الحكومة دبلوماسياً على المستويات الدولية. وأصبح التهديد باستخدام السلاح النووي وقتل كل "الكفار"

داخل البلاد وخارجها، بما في ذلك الولايات الأمريكية المتحدة والهند وإسرائيل، عن طريق الجهاد هو الصرخة التي يحشدون بها المناصرين.

التفوق على الهند في المناورة

كان "التحول" السياسي الذي قامت به حكومة برويز مشرف بمنزلة قرار صعب بالنسبة إلى الكثيرين من الشعب الباكستاني؛ إذ إن هؤلاء كانوا قد تكيفوا عاطفياً منذ عقود مع مفهوم الجهاد كما يستخدمه الأفغان وسكان كشمير. وقد نمت في الدولة قواعد مناصرة لطالبان في كل مجالات الحياة بما في ذلك الخدمات الدفاعية. وعقب 11 أيلول/ سبتمبر دافعت الحكومة عن سياساتها بالإعلان بأن باكستان إن لم تتعاون مع الولايات الأمريكية المتحدة، فإن الهند قد تنجح في أن تقدم خدمات أكثر من باكستان وأن تعزلها على نحو أكبر. وفي مثل هذه الحالة، كما أكد الناطقون باسم الحكومة، فإن المصالح القومية لباكستان كانت ستتقوض بشكل لا يمكن تداركه، وسوف يوضع "بقاء" البلاد في المحك.

وبالنسبة إلى الكثيرين، تكتسب عمليات العقلنة هذه مغزى، وقد بدت كنجاح ملحوظ للسياسة الخارجية الباكستانية التي عرفت تقليدياً بتأخر استجاباتها. وفي النهاية، فإن الهند، إلى جانب روسيا، كانت تدعم التحالف الشمالي في أفغانستان. وقد عرضت قواعد وتسهيلات لإعادة التزود بالوقود بالإضافة إلى أشكال المساعدة الأخرى للولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذت الهند أيضاً على مدى السنوات العشر الماضية موقفاً سياسياً ثابتاً ضد "الإرهاب عبر الحدود" في كشمير قالت إن باكستان "تدعمه وترعاه".

قوبلت المقترحات الهندية بالتجاهل مما عرضها للحرج الدبلوماسي. وتجدر الإشارة إلى أن بعض جمهوريات آسيا الوسطى مثل قرغيزستان وأوزبكستان قد وافقت على تقديم دعم نشط لحملة الولايات الأمريكية المتحدة الأمريكية على الإرهاب ولكنها لم تتلق شكراً من الولايات المتحدة على ذلك. في المقابل، كانت باكستان هي الدولة التي حظيت "بالمعاملة التفضيلية" على الرغم من أنها كانت "جزءاً من المشكلة". وقد أحست الهند بأنها تتمتع بمكانة أخلاقية أعلى بما أن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر قد أثبتت صحة موقفها من الإرهاب. وفي تقدير الهند كان ذلك أفضل وقت "لعزل" باكستان وإعلانها أخيراً "دولة إرهابية"، وتعريتها "كدولة مارقة" والتوصية باتخاذ إجراءات عقابية ضدها.

وفي الحقيقة أن الدبلوماسية الباكستانية كانت قادرة على أن تمشي ببراعة على حبل مشدود وكانت مصدراً لخيبة أمل الهند التي شعرت بأن حكومة برويز مشرف العسكرية قد تفوقت عليها في المناورة؛ إذ لم تحظ باكستان باهتمام دولي خاص في حربها على الإرهاب فحسب، ولكن قام العديد من قادة دول العالم بزيارة إسلام أباد أيضاً لتبادل الآراء عن كيفية التعامل مع أسامة بن لادن ومسانديه في طالبان.

كان الهجوم الذي وقع على البرلمان الهندي في 13 كانون الأول/ ديسمبر، والذي يزعم أنه قد تم على أيدي إرهابيين، عبارة عن منفذ استراتيجي آخر للهند لكي تتقرب أكثر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتضر باكستان وتهمشها. وقد قامت الهند بتعبئة ونشر جيش يبلغ عدده مليون جندي على الحدود الباكستانية، وقد ردت باكستان على هذا التحرك بعملية نشر مضادة لقواتها. وقد قطعت خطوط المواصلات الجوية والسكك الحديدية والحافلات، كما تم إجلاء بعض الدبلوماسيين.

لقد استمرت المواجهة العسكرية الهندية ـ الباكستانية لعدة أشهر وماتزال حتى الآن، وسببت توتراً سيكولوجياً واقتصادياً على الدولتين. ويتواصل إطلاق النار على طول خط الهدنة وعمليات القمع في كشمير. إن سياسة حافة الهاوية هذه مملوءة بالأخطار الشديدة، وبالتالي تحتاج إلى عملية مضادة للتصعيد لمصلحة السلام الإقليمي والعالمي.

أما لماذا اختارت الولايات المتحدة الأمريكية باكستان؟ فللعديد من الأسباب، منها: أولاً، بسبب قربها من نظام طالبان وروابطها السابقة به، فقد كانت باكستان تعتبر مصدراً مفيداً. ثانياً، في ثمانينيات القرن العشرين حاربت الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان ضد غزو الجيش السوفيتي لأفغانستان، وتفاعلتا في مجالي الخدمات اللوجستية والاستخبارات. لقد كان هناك العديد من التجارب المشتركة وتاريخ من التعاون. ثالثاً، من الأسهل دائماً الحصول على التعاون من نظام عسكري كما في باكستان، أما في الهند فإن الحصول عليه أصعب حيث يمكن للمعارضة أن تثير اعتراضات على أكثر من أساس. رابعاً، تصورت الولايات المتحدة الأمريكية أن اشتراك باكستان، كدولة إسلامية معتدلة، سوف يكون أكثر قبولاً عند التعامل مع نظام طالبان في أفغانستان. خامساً، تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تراقب هروب عناصر طالبان إلى باكستان. علاوة على ذلك، يرى البعض أن اختيار باكستان يمكن أيضاً أن يبقي السيطرة أقوى على برنامج الأسلحة النووية في باكستان، وأن يمنع العناصر الإسلامية المتشددة من السيطرة عليه.

الآثار السلبية على المدى الطويل

في الوقت نفسه، حركت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر بعض النزعات السلبية السائدة داخل باكستان، ولهذه عواقب مشابهة على الاستقرار لجنوب آسيا ككل في المستقبل. وإذا استبعدنا بعض التخفيف من التوتر الاستراتيجي أو التغير السعيد غير المتوقع في التطورات، فإن القيادة الباكستانية سوف تواجه بتحديات مروعة ومعقدة في السنوات القليلة القادمة.

الاقتصاد الهش

بعد نهاية الحرب الأفغانية بعدة أشهر، بدا الوضع الاقتصادي في باكستان إيجابياً بصورة ضعيفة. ففي الجبهة الخارجية هناك بعض التحسن؛ وتمثل المنح النقدية المباشرة التي تبلغ 800 مليون دولار أمريكي تقريباً، بما في ذلك منحة من الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 600 مليون دولار، فرجاً. وقد ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج بقدر كبير لتبلغ نحو 900 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، استطاعت باكستان تأمين المزيد من القروض من المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك تسهيلات تخفيض الفقر والنمو التي قدمها صندوق النقد الدولي. ونجد أن موقف النقد الأجنبي أفضل أيضاً من أي وقت في التاريخ النقدي للدولة بعد أن بلغ الاحتياطي أكثر من 5.6 مليارات دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بإعادة ترتيب ديونها الخارجية، فقد تمت إعادة جدولة لهذه الديون لمدة 38 عاماً مع فترة سماح تبلغ 16 عاماً. وتدين باكستان بدين ضخم للعالم المتقدم والمؤسسات المالية الدولية والبنوك التجارية بمبلغ 38 مليار دولار أمريكي.

لقد كانت باكستان أكبر مساند لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية بعد بريطانيا، وبالتالي فإن لها آمالاً عريضة فيما يتعلق بالاعتراف بالخدمات التي قدمتها في أثناء الحرب الأفغانية ضد طالبان. وفي النتيجة النهائية، استطاعت مصر أن تحصل على إعفاءات كبيرة لديونها كمكافأة للدعم الذي قدمته خلال أزمة الخليج الثانية 1990 ـ 1991، أما باكستان فتتمنى أن تعفى ديونها بشكل تام. على أي حال، لقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلغي مليار دولار أمريكي فقط ثمناً "للخدمات" التي قدمتها باكستان في الحرب على الإرهاب الدولي، وتطلب تحقيق عدد من الشروط قبل أن تسمح بمزيد من الاعتمادات المالية، وهذه الشروط هي القضاء على الإرهاب والمقاتلين الإسلاميين في الدولة، وتخفيف التوترات مع الهند وإحياء الممارسات الديمقراطية في البلاد.

وعلى نحو مماثل، لم تسمح اليابان بصرف 500 مليون دولار أمريكي من الاعتمادات المالية للمساعدات التنموية فيما وراء البحار، وقد ربطت أي مساعدات مستقبلية لباكستان بتحسين وضع القانون والنظام في الدولة. وهناك أيضاً اعتراض على زيادة الصادرات الباكستانية إلى اليابان. ولم تتحقق توقعات زيادة صادرات باكستان من حصص المنسوجات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن الأمور قد تحسنت نوعاً ما مع الاتحاد الأوربي. وتتوقع باكستان في أعقاب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر انخفاضاً في صادراتها يبلغ 1.5 ـ 2 مليار دولار مقارنة بالسنوات السابقة. بصورة عامة، لم يحصل مخططو السياسة على المعاملة الأكثر تفضيلاً التي كانوا يأملونها.[1]

مما لا شك فيه أن المؤشرات الكبرى فيما يتعلق بالاحتياطي من النقد الأجنبي، والعجز في الحسابات المالية والخارجية، ونسبة التضخم الداخلي، والدين القومي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي تعتبر أفضل مما كانت من قبل. وبالنسبة إلى احتياطي النقد الأجنبي، فإن التحسن يرجع بشكل رئيسي إلى تسلسل الأحداث والظروف. وكانت هذه عبارة عن التحول السياسي المفاجئ بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، والمنح التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والعروض التي قدمتها بعض الدول الغربية عن عمليات تبادل متساوية فيما يتعلق بالديون، وتوافر الاعتمادات المالية من مانحين خارجيين، والارتفاع الكبير في التحويلات الخارجية، وانعكاس اتجاه هروب رأس المال بسبب المراقبة الأكثر صرامة والتحكم في البنوك الغربية. إن هذه الظروف السعيدة ربما لا تدوم طويلاً على أي حال.

لقد وقع الاقتصاد في فخ النمو البطيء وأخذت العوائد في الهبوط بسبب النقص في الواردات. إن عواقب المواجهة المطولة مع الهند قد أخذت في الظهور؛ وفي الحقيقة فقد كان الاقتصاد الداخلي في حالة نمو بطيء حتى قبل أحداث 11 أيلول/ سبتمبر مع تدني التنمية العامة والاستثمار، والبنية التحتية الضعيفة، وضعف القانون والنظام، والافتقار إلى الشفافية والاستقامة أو الاتساق في السياسات الخارجية.[2] علاوة على ذلك، من المتوقع أن يبقى النمو في الناتج المحلي الإجمالي دون المستوى المستهدف نسبة إلى "موقف المواجهة" نتيجة للأزمة الأفغانية والتوتر على الحدود. وقد كان بين 2.7 و3.1٪ مقابل 7.1 في السنة الماضية.[3]

إن العامل الرئيسي الذي يؤثر في اقتصاد باكستان هو انعدام الاستقرار السياسي والافتقار إلى تواصل السياسات في الدولة. وسوف يجعل هذا

العامل – إلى جانب الأثر غير المحدد للمناخ على القطاع الزراعي الذي يتصف بالأهمية الاقتصادية – الإنعاش الاقتصادي في باكستان عملية طويلة وصعبة.

ويحتاج الاقتصاد أيضاً إلى الاستثمار الأجنبي الذي يوفر الدافع المهم للنمو. على أي حال، نجد أن النزاع المتواني على منتجي الطاقة في القطاع الخاص، ضمن عوامل مهمة أخرى ذكرت أعلاه، قد أثر في ثقة المستثمرين الأجانب. وعلى الرغم من ذلك، يجب أن نشير، في سياق تشجيع الاستثمار، إلى أن تدفق الاستثمارات الأجنبية في دول معينة، مثل الصين، قد أعقب الاستثمار الداخلي الذي كان له بعد ذلك أثر تمثل في التشتت. إن الاستثمار الأجنبي الرئيسي في دول جنوب شرقي آسيا قد أعقب الاستقرار الداخلي. وكان المستثمر الداخلي على نحو ثابت هو الذي يتصدر الصف ويضع القواعد للشركات الأجنبية. وتواجه الهند أيضاً نوع المشكلات نفسه مثل باكستان على الرغم من أن الأولى لها بعض السمات التعويضية مثل كبر الحجم وضخامة عدد المستهلكين.

وفقاً لأرقام عام 1999 التي صدرت عن البنك المركزي الباكستاني، فإن عدد الشركات المسجلة في باكستان والتي للأجانب فيها مصالح كان هناك 46 شركة مقابل 103 شركات مسجلة خارج باكستان وتعمل عبر الفروع الموجودة في شبكاتها. إن المستثمرين الأجانب يرغبون في استثمارات عليا في قطاع عريض من الصناعات الإنتاجية والخدمات، ويتم ذلك بامتلاك أسهم أقلية رمزية في المشاريع المشتركة. وعلى مدى سنوات كانت إعادة الهيكلة العالمية للشركات الأم، والعجز عن الحصول على عائد من استثماراتهم تمكن إدارته قد حفزا إلى الحذر. لقد اكتسب رأس المال حركة عالمية ولا تعتبر باكستان استثناء في هذا المجال.

وهناك أحداث أخرى تترك آثارها، منها: أولاً، كان الاقتصاد الأمريكي يمر بمعدلات نمو غير متساوية، وكانت التقديرات تشير إلى احتمال الركود. ثانياً، سوف تصبح الصين ودول شرق آسيا أكبر كتلة تجارية في العالم في العقدين التاليين. ثالثاً، إن الشركات المتعددة الجنسيات تسعى إلى الاندماج بدلاً من التوسع بما أن أرباحها قد أخذت تنكمش. وتحتاج باكستان بالتالي إلى تنويع الاستثمار الأجنبي وإلى تركيز أكثر على التجارة الإقليمية. ونجد أن الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية.

إن المواجهة العسكرية المتواصلة بين الهند وباكستان، ومسيرة باكستان غير المؤكدة نحو الديمقراطية، وشبه العزلة التي تعيشها في المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الموقف القانوني وسيادة النظام غير الكافيين وموقعها الملاصق لأفغانستان ربما تؤدي كلها بالتراكم إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتخويف الاستثمارات والأعمال التجارية المحلية والأجنبية.[4]

على الرغم من أن الحكومة الباكستانية قد استطاعت إلغاء الديون، وتأمين المساعدات والمنح الأجنبية، ووقف الفساد في المستويات العليا، والمبادرة ببعض الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، فإن حفز النمو الاقتصادي سوف يظل مهمة شاقة جداً. وعلى الرغم من السوق الضخمة المحتملة والعمالة الرخيصة في جنوب آسيا، فإن الأعمال والشركات الأجنبية تميل نحو التردد في الاستثمار في منطقة تعاني من جراء ضعف القانون والنظام الداخليين. علاوة على ذلك، مع عمليات النشر المطولة للقوات عبر الحدود الدولية والتهديدات والتهديدات المضادة بالحرب التقليدية والنووية، لا يوجد إلا القليل من الحوافز بالنسبة إلى الاستثمار.

لقد هددت القيادة العسكرية الهندية مراراً في الماضي باستخدام القوة وحتى الأسلحة النووية. وقد حذر الرئيس برويز مشرف من جانبه قائلاً: «إذا أصبح الضغط على باكستان كبيراً جداً، وقتها تكون القنبلة الذرية، كملاذ أخير، شيئاً ممكناً أيضاً». [5] على الرغم من ذلك، فقد ذكر أيضاً في وقت لاحق في إحدى خطبه أن الحرب النووية لا تمثل "خياراً عاقلاً" لأي من الدولتين.

إن عملية تطبيع أفغانستان - وهي الأقرب إلى اليد - تظل قضية ملحة، وتحتاج باكستان إلى دولة مستقرة سياسياً على حدودها الغربية تكون متصالحة مع نفسها. إن حلم باكستان بفتح واستغلال أسواق جديدة في آسيا الوسطى عبر الممر الأفغاني وانفتاح هذه الأسواق عليها سوف يبقى حلماً إلا إذا عادت الحياة الطبيعية إلى أفغانستان قريباً. إن الدولة بحاجة ماسة إلى "مشروع مارشال" من أجل إعادة بناء وتجديد ضخمة.

قرب مزعج من قوة عظمى

مع الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة الذي قد يظل على ما هو عليه في المستقبل المنظور، ربما تتراكم بعض المزايا لباكستان على المدى القصير. أولاً، تشعر باكستان بالاطمئنان نوعاً ما على قدرة القوات الأمريكية-الباكستانية على التعامل معاً وبفاعلية مع قوى الإرهاب الإسلامية في المنطقة، وخاصة عناصر القاعدة المناصرة لطالبان التي ربما تكون قد تسللت عبر خط ديوراند (Durand Line) بعد عمليات القصف التي تمت في تشرين الأول/ أكتوبر 2001. ثانياً، إن وجود قوات حفظ الأمن الدولية (ISAF) ووجود الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ربما

يكبح الهند عن شن أي هجوم تقليدي على باكستان. وقد دل عدد الزيارات التي قام بها الزعماء الأجانب لباكستان إثر أحداث 11 أيلول/ سبتمبر على الأهمية التي ترتبط بالمنطقة وبالدولة. ثالثاً، ربما تعيد عملية إعادة البناء والإنعاش التي تتم في أفغانستان الحياة الطبيعية وتحسن الظروف الاجتماعية ـ السياسية لجارة باكستان الغربية التي تواجه المشكلات مما يفتح احتمالات النشاط مع جمهوريات آسيا الوسطى التي طال توقفها.

على أي حال، على الرغم من هذه العناصر الإيجابية، تظل الحقيقة تتلخص في أن "دول المواجهة" التي تساعد في الوقت الحالي قوات الولايات المتحدة الأمريكية في القتال ضد طالبان والقاعدة تشعر بأن أي بقاء على المدى الطويل لقوة عظمى مع النهج الجديد الذي يتمثل في "الجوار الجديد" سوف يكون غير مريح من الناحية الجيوسياسية وينطوي على إشكالية محتملة. إن الدول الصغرى لا تحبذ أن تكون هناك قوة عظمى في المنطقة جاثمة على صدرها، وأن تكون عرضة لخطر إثارة غضب هذه القوة. وتوجد هناك سلفاً تقارير عن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شكت من انعدام التعاون من جانب القوات الباكستانية في شن الهجمات على عناصر القاعدة في منطقة وزيريستان (Waziristan) في المنطقة القبلية في شمال غربي باكستان.[6]

و "كدولة مواجهة"، ربحت باكستان في ثمانينيات القرن العشرين بعض الكسب المفاجئ من دعم الولايات المتحدة الأمريكية لقوات المجاهدين التي كانت تقاتل الاتحاد السوفيتي وقتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد جنت الحصاد المر الذي تمثل في اللاجئين والمخدرات والعنف

الطائفي بعد أن تركت الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة دون أي خطط لإعادة البناء بعد الحرب. في الحقيقة ما كانت المشكلات في أفغانستان لتتصاعد إلى هذا المدى لو كان هناك تخطيط أفضل من البداية بعد خروج الاتحاد السوفيتي في عام 1988.

أما اليوم وقد استقرت الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، فإنها سوف تكون حذرة على نحو متزايد من التطورات في المنطقة وحولها. إن القرب اللصيق سوف يوفر للولايات المتحدة الأمريكية مبرراً لشن غارات من حين لآخر في منطقة الحدود الباكستانية ـ الأفغانية بحثاً عن العناصر الهاربة من طالبان والقاعدة. إن التعاون العسكري بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية، الذي تزعم الحكومة بأنه مقصور فقط على المساعدة في الاتصالات والمراقبة، أخذ يحدث سلفاً من أجل اعتقال جماعات القاعدة الهاربة التي حظيت بملاذ في الحزام القبلي على الحدود الباكستانية ـ الأفغانية. ووفق ما قاله الرئيس برويز مشرف، فقد كانت هذه أول مرة في تاريخ باكستان تدخل فيها القوات الباكستانية هذه المنطقة القبلية. وقد صرح، علاوة على ذلك، بأن أسامة بن لادن موجود في أفغانستان "حياً أو ميتاً"، وأنه لا يوجد احتمال بأن تعيد جماعات القاعدة التجمع في الأراضي الباكستانية أو أن تطرح أي تحد للنظام الأفغاني.[7]

إن أي وجود دائم للقوات الأمريكية في الأراضي الباكستانية أو أي استخدام للتسهيلات لن يؤثر فقط في سيادة باكستان فحسب، ولكنه سوف يهيج أيضاً العواطف المعادية للولايات المتحدة الأمريكية على نحو إضافي. وكما توضح السجلات السابقة، فإن الأهداف بالنسبة إلى قوى التدخل تكون محدودة ومتواضعة في البداية. وعلى الرغم من ذلك، ومع

قدر أكبر من التورط، تصبح هذه الأهداف أوسع ويصبح الخروج السريع مستحيلاً. ويبدو أن قوات حفظ الأمن الدولية سوف تتخذ لها قاعدة في المنطقة على نحو غير محدد حتى تتحقق "أهداف" الولايات المتحدة الأمريكية على نحو تام.

أخطار المواجهة العسكرية الهندية ـ الباكستانية

بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر والهجوم على البرلمان الهندي في 13 كانون الأول/ ديسمبر، الذي زعم أن جماعات دينية باكستانية قد نفذته، ازدادت التوترات في شبه القارة. وخلال عام 2002 انتشرت قوات الدولتين استعداداً للمواجهة المباشرة. وتطلب الهند، كشرط لتحريك قواتها بعيداً عن الحدود، أن توقف باكستان "الإرهاب عبر الحدود" وأن تسلم 20 إرهابياً مطلوباً القبض عليهم في الهند.[8]

ويعتقد بعض المحللين أن القيادة الهندية تريد أن تستفيد بأكبر صورة ممكنة من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر و13 كانون الأول/ ديسمبر، وتريد أيضاً أن تمارس ضغطاً على باكستان عبر الاستراتيجيات القصيرة المدى الآتية:

- تأخير انسحاب القوات من الحدود لمنع "التسلل" ولضمان انتخابات "حرة ونزيهة" في جامو وكشمير في خريف عام 2002.
- الحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية في إجراء الانتخابات عبر مشاركة جميع الفعاليات السياسية، بما في ذلك مؤتمر حريات كل الأحزاب.

- الحفاظ على تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على أداء الرئيس برويز مشرف ضد الإرهاب في ضوء الخطاب الذي ألقاه في 12 كانون الثاني/ يناير 2002، والذي كان موجهاً ضد الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، فكر المحللون الباكستانيون مطولاً في أن بعض الأهداف القصيرة المدى للهند قد تكون:

- الحصول على تعاطف المجتمع الدولي عن طريق "تعرية دعم باكستان" للإرهاب في كشمير ومساواة مقاتلي كشمير بجماعات القاعدة.
- ممارسة ضغط دائم لإبطاء خطوات الإنعاش الاقتصادي وتخويف الاستثمار الأجنبي في باكستان.
- زيادة حدة الانقسامات السياسية الداخلية في المجتمع الباكستاني الذي يخضع للحكم العسكري.
- الضغط على باكستان ومحاولة فرض حل على كشمير.
- أن يتم الاعتراف بها كقوة مهيمنة في المنطقة وفرض عملية تطبيع وفقاً لشروطها الخاصة.

لقد استمرت المواجهة لبعض الوقت. وفي إحدى المقابلات، ذكر الرئيس برويز مشرف أنه إذا أرادت القوات الهندية البقاء على الحدود لسنة أو اثنتين أو خمس، فإن باكستان تستطيع أن تفعل الشيء نفسه.[9] وهناك خطر دائم يتلخص في أن أي حادث مشؤوم يمكن أن يشعل فتيل الحرب في بيئة متقلبة.

وبغض النظر عن الأسباب والدوافع، فإن المواجهة المستمرة تعتبر مصدراً للقلق في جنوب آسيا. وإذا واجه الرئيس برويز مشرف مشكلات داخلية، فإن القوات المسلحة لن تستطيع التعامل مع وضع القانون والنظام في البلاد.

وفي ضوء الصعوبات التي تكتنف عملية تنظيف أفغانستان من عناصر القاعدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تخشى أيضاً من أن أجندتها المتعلقة بمحاربة الإرهاب سوف تتأثر إذا ظلت القوات الباكستانية منتشرة ضد الهند لمدة طويلة.[10] إذاً مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تقتضي أن تمارس ضغطاً على باكستان بحيث تلين الأخيرة وتتعاون ضد جماعات القاعدة في أفغانستان. وقد تم سلفاً التعبير عن بعض التحفظات على إطلاق حكومة برويز مشرف لسراح 2000 من المتشددين الإسلاميين كانت قد ألقت عليهم القبض بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر.

التعاون الهندي ـ الإسرائيلي

إن تعزيز أواصر التعاون الهندي ـ الإسرائيلي على نحو متزايد على مدى السنوات القليلة الماضية يسبب مخاوف لباكستان. لقد بدأ التعاون الهندي ـ الإسرائيلي في خمسينيات القرن العشرين، ولكنه اكتسب قوة دفع بعد عام 1992 عندما اعترفت الهند بإسرائيل.[11] ويعتبر التعاون العسكري والأمني بعداً مهماً ضمن سياق التعاون الهندي ـ الإسرائيلي عموماً. وتأتي الهند في المرتبة الثانية بعد الصين كأكبر سوق للمعدات والإمدادات العسكرية الإسرائيلية. وقد تم خلال الفترة 1992 ومنتصف 2000 خمسون زيارة واتصالاً واستشارة لها علاقات بهذا الوجه من

التعاون. وإلى جانب الهند، فقد وقعت 39 دولة "علاقات تعاون سرية" مع إسرائيل لمنع تسرب المعلومات من أجل مشروعات أمنية مشتركة. وتنحو أحداث 11 أيلول/ سبتمبر إلى إعطاء المخاوف الإسرائيلية والهندية المصداقية من خطر الإرهاب الإسلامي على أراضيهما.

إن التعاون الهندي ـ الإسرائيلي له وجوه متعددة؛ والعلاقة مفيدة بالنسبة إلى الهند بما أن إسرائيل تعمل على تحديث الجيش الهندي، فإسرائيل تأتي بعد روسيا فيما يتعلق بتزويد الهند بالأسلحة. بالإضافة إلى ذلك، تأمل الهند أن يتم تشجيع المزيد من الصادرات والاستثمارات مع الغرب من خلال إسرائيل، وكسب ميزة إضافية على إسلام أباد ودعم لكي تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن بالأمم المتحدة.

وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الرابطة الهندية ـ الإسرائيلية بعين العطف إن لم تكن تشجعها. إن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدمغ إيران والعراق وكوريا الشمالية باسم "محور الشر" تعكس ثقتها القوية ودافعها الأحادي لإسقاط الحكومات "المارقة". وقد صرح دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، في كابول بتاريخ 27 نيسان/ إبريل 2002 قائلاً إن «المسرح الأفغاني كان الأول، ولكنه لن يكون الأخير».[13] إن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على أن تتبع بنجاح المخطط نفسه ضد العراق* كما فعلت في أفغانستان تظل مسألة مفتوحة.[14]

* قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مع بعض حلفائهما بشن حرب على العراق يوم 21 آذار/ مارس 2003، أدت إلى إسقاط نظام الرئيس صدام حسين. (المحرر)

الشراكة الهندية ـ الأمريكية

لقد تطلبت الشراكة الهندية ـ الأمريكية استشارات عسكرية متكررة في أعقاب أحداث 11 أيلول/ سبتمبر. وفي نيسان/ إبريل 2002، تم توقيع اتفاقية قيمتها 146 مليون دولار أمريكي لتزويد الجيش الهندي برادارات أمريكية.[15] وفي منتصف أيار/ مايو 2002، قامت الدولتان بتمرين على الهجوم المحمول جواً في أجرا (Agra)، وكان هذا هو التمرين العسكري الأول منذ 39 عاماً.[16] وتقوم الدولتان أيضاً بدوريات مشتركة في مضيق ملقا في المحيط الهندي. علاوة على ذلك، تخطط الدولتان معاً لتمرين مشترك على الحرب الجبلية في ألاسكا، وسوف تكون هذه هي المرة الأولى التي تطأ فيها القوات الهندية الأراضي الأمريكية.[17]

وقد أوضح وزير الخارجية الهندي جاسوانت سنج في نيودلهي أنه «إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد المحافظة على مكانة التفوق التي تحظى بها، فيجب عليها إذاً أن تخلق تشكيلة من التحالفات، وأن تعترف بأهمية الهند ودورها الفريد في الشؤون العالمية».[18] وفي إحدى المقابلات مدحت مستشارة الأمن القومي الأمريكي، كوندليزا رايس، الهند "كديمقراطية كبرى" و"شريك جيد". وكانت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة قد قالت عن الهند إنها "قوة لا غنى عنها" بينما وصفها وزير الخارجية الفرنسي، هيوبرت فيدرين، بأنها "قوة مفرطة النشاط".

وتخمن بعض الدوائر أن الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب تورطها في أفغانستان وباكستان، سوف تبقى تراقب برنامج باكستان في مجالي السلاح النووي والتسلح بصورة صارمة. وهناك مخاوف مزعومة تتعلق

بأن سلامة أسلحة باكستان النووية وأمنها ربما تتعرض في مرحلة ما للخطر. وتصدق هذه المخاوف على نحو خاص في الحالة التي تقرر فيها باكستان نشر أسلحة نووية ضد الهند، أو إذا استولت عناصر متطرفة على السلطة في باكستان.

إن باكستان في النتيجة النهائية هي الدولة الإسلامية الوحيدة في العالم التي تملك قوة نووية معلناً عنها. وقد رعت باكستان طالبان سابقاً واعترفت بنظامها الأبوي (clerical). وهناك زعم أن بعض عناصر طالبان والقاعدة قد بحثت عن ملاذ عبر خط ديوراند في المنطقة القبلية في باكستان. وذكرت بعض التقارير مؤخراً أن أسامة بن لادن وأتباعه قد هربوا من أفغانستان، وأنهم قد شوهدوا في باكستان. وتستخدم العديد من وحدات القوات الخاصة التي تضم عناصر أمريكية وكندية وأسترالية وبريطانية في مهمات البحث والتدمير ضد ما تبقى من خليط طالبان ـ القاعدة. وقد أنكر الرئيس برويز مشرف من ناحيته وجود أسامة بن لادن في باكستان.[19]

محور إيران ـ الصين ـ روسيا الناشئ

يمكن أن يسفر التدخل العسكري الأمريكي ـ البريطاني في مرحلة ما عن شعور بالضيق إزاء الوجود الأمريكي الطويل الأجل في المنطقة في دول مثل روسيا والصين وإيران. وهناك بعض الدلالات على أن محور إيران ـ الصين ـ روسيا قيد الإنشاء الآن. لقد كانت روسيا وإيران تدعمان القوات المناوئة لطالبان، والتركيبة الحاكمة الآن في أفغانستان تنتمي إلى تحالف الشمال، أو ما يسمى غالباً البنجشريين (Panjsheris)، والذي كان يحظى بدعم كل من روسيا وإيران خلال الحرب الأهلية.

لم تكن الصين، كدولة لها حدود مع أفغانستان، تدعم مليشيا طالبان، ومع ذلك فقد اختارت أن تتعامل معها دبلوماسياً برغم التحفظات على سياسات طالبان، وإدراكها للتأثير السلبي الذي يصدر من كابول وتتضح معالمه في جمهورية مسلمي اليوجور في سينكيانج ذات الحكم الذاتي في الصين. ومن ثم نظرت الصين إلى سقوط طالبان في أفغانستان على أساس أنه تطور إيجابي. ومع ذلك عبر الكثير من الصينيين عن مخاوفهم من روابط باكستان بطالبان.

لا يمكن إنكار حقيقة أن العلاقات الصينية ـ الباكستانية قوية وتاريخية، وأنها قد صمدت أمام تقلبات الزمن؛ وكلتا الدولتين لها مصالح مشتركة من المرجح أن تبقى في المستقبل القريب. ويفسر هذه الحقيقة تشييد طريق كاركورام (Karkarum) البري في سبعينيات القرن العشرين، والعديد من المشروعات العسكرية والاقتصادية، وانطلاق العمل في مشروع ميناء جوادار البحري على ساحل بحر العرب مؤخراً.

إن للصين حدوداً جنوبية طويلة مع جنوب آسيا. وتبحث الصين كقوة ناشئة عن مدخل إلى السوق في الشرق الأوسط. وحالياً، تعتبر إيران أكبر شريك تجاري للصين في الشرق الأوسط، بينما تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لها. على سبيل المثال، كانت الصين في عام 1999 ثاني أكبر مصدر للسلع إلى دبي، وبلغت الصادرات 5.4 مليارات دولار أمريكي، بينما بلغت صادرات دبي إلى الصين في السنة نفسها 50 مليار درهم.[20]

إن الصين ترغب في تطبيع العلاقات الهندية ـ الباكستانية، وفي حل سلمي للنزاع على كشمير. ويثير النفوذ المتزايد للأسطول الهندي في الربع

الشمالي الغربي من المحيط الهندي رد فعل الصين بما أنها تساعد في بناء الميناء البحري الباكستاني في جوادار على مقربة شديدة من الخليج العربي. على الرغم من ذلك، يظل نشاط البحرية الصينية محصوراً في جنوب شرقي وشرق آسيا. ويبدو أن الصين قلقة من الناحية الجيوسياسية من وجود الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان وآسيا الوسطى. وبناء على ذلك، فقد احتجت الصين وإيران - وهما اثنتان من جارات باكستان وصديقاتها التقليديات - بالإضافة إلى روسيا على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي تتصف بالأحادية، وعلى أي إبقاء طويل الأجل للقوات الأمريكية في المنطقة.

نكسة لقوى الديمقراطية

كانت إحدى النتائج المباشرة لسلسلة أحداث 11 أيلول/ سبتمبر هي معاناة قضية الديمقراطية في باكستان. انتزع الرئيس برويز مشرف السلطة من نواز شريف رئيس الوزراء عن طريق انقلاب عسكري في تشرين الأول/ أكتوبر 1999، وقد فوض لكي ينفذ أجندته الإصلاحية ثم يسلم السلطة بعد ثلاث سنوات إلى حكومة مدنية منتخبة. وقد اكتسبت الحكومة العسكرية شعبية نتيجة لسلسلة من الخطوات الشجاعة بدأتها بتطهير الإدارة من عدم الكفاءة والفساد في المناصب العليا، ولأنها سعت إلى إنعاش الاقتصاد. وقد أدى هذا أيضاً إلى تحسين صورة باكستان السلبية في المجتمع الدولي إلى حد ما. على الرغم من ذلك، أصبح القرار الذي اتخذه الجنرال برويز مشرف في 30 نيسان/ إبريل 2002، والذي يتلخص في السعي إلى تمديد فترته الرئاسية إلى خمس سنوات أخرى عن طريق الاستفتاء مثاراً للجدل.

بالنسبة إلى الكثير من الباكستانيين تعتبر الديمقراطية شيئاً مغروساً في وعيهم. لقد كان محمد علي جناح، مؤسس باكستان وقائدها المبجل، ديمقراطياً ودستورياً، أمن الاستقلال عبر النضال الديمقراطي السلمي لمسلمي شبه القارة الهندية. وكدولة متعددة الأعراق، لا ترى محافظات باكستان المحرومة أملاً إلا في إدارة ديمقراطية نيابية.

وكما في تركيا يتوقع الناس أن يسلم الجيش السلطة إلى حكومة تمثل الشعب بعد انتخابات تشرين الأول/ أكتوبر 2002، وأن يعود إلى ثكناته بعد أن تكتمل "عملية التطهير". ويسارع المتشككون ومعارضو الحكومة إلى الإشارة إلى أن الاستفتاء الذي أجراه برويز مشرف في 30 نيسان/ إبريل 2002، والذي ضَمن له فترة خمس سنوات في الرئاسة كان خرقاً للدستور. علاوة على ذلك، لم يكن الاستفتاء ضرورياً وكان يعني فرط تورط القوات المسلحة في شؤون البلاد وإبقاء نفسها في السلطة لأطول وقت ممكن. وقد تسبب قراره في المزيد من الاستقطاب وسط الأمة، وينظر إليه كمناورة للحيلولة دون اشتراك ثلاثة من قادة الأحزاب السياسية التي تحظى بشعبية في الانتخابات العامة القادمة. ووفق ما يقوله النقاد، كان الاستفتاء مناورة قصد منها إرضاء الغرب وإطالة بقائه في السلطة. ويؤكد منتقدو برويز مشرف أن الثلاث فترات التي حكم فيها الجيش باكستان قد تركت في أعقابها مزيداً من المشكلات والأزمات.

ويدعي البعض أن "التحول غير اللائق" والسريع الذي قام به مشرف إزاء طالبان التي كانت تربطها مع باكستان علاقات استمرت سنوات كان عملاً يرقى إلى "الخيانة العظمى" في حق الإخوة الأفغانيين. بالإضافة إلى ذلك، يدور جدل ساخن حول نتائج الاستفتاء، ويرى الكثيرون أن الخط البياني لشعبية برويز مشرف قد انخفض.

وتقول حكومة برويز مشرف في دفاعها أن النظام يختلف عن الأنظمة العسكرية السابقة التي حكمت باكستان. ويزعم النظام أنه يتبع سياسة "باكستان أولاً"، ويتحدى قائلاً إن الإصلاحات الجريئة التي بدأها النظام سوف تنقلب رأساً على عقب إذا تخلى النظام عن الحكم في هذا المنعطف الحرج. ويسوق مؤيدو النظام حجة مفادها أنه بما أن هناك ضرورة لتعزيز الإصلاحات في السنوات القادمة، فإن الاستقرار السياسي شيء لا بد منه. ويضع أبطال النظام سيناريو من "الاختلاط والفوضى" وعودة إلى "سياسة النهب" قبل عام 1999 التي اتصف بها الحكم المدني إذا لم تتواصل عملية الإصلاح.

من المؤكد أن حكومة برويز مشرف في السّنوات الثلاث التي قضتها في الحكم قد هاجمت الفساد في المناصب العليا، وقد اتخذت قرارات جريئة فيما يتعلق بتفويض السلطة، وقامت بخطوات في إعادة هيكلة الاقتصاد الهزيل، وأظهرت بعض التصميم مؤخراً في التعامل مع التطرف الديني والطائفي في البلاد. وتخطط الحكومة لتجديد نظام المدرسة العتيق، وللبدء في إصلاح التعليم، ومنح الحقوق للمرأة والأقليات. إن نتائج هذه الإصلاحات لم تظهر على نحو ملموس حتى الآن في مجتمع يشوهه الفساد ومقاومة التغيير. على الرغم من ذلك، فإن أجندة النظام العسكري تعتبر تقدمية وإصلاحية وتستشرف المستقبل.

والمأزق الوحيد يتمثل في أنه إذا أطال النظام العسكري بقاءه، فإنه سوف يفسد نمو المؤسسات الديمقراطية ويوقفه، ويحرف الجيش عن واجباته المهنية، و يجنح بمرور الزمن نحو فرط التسيس وحتى الفساد. وقد بين تاريخ باكستان أن أنظمة الحكم العسكري السابقة قد تركت بعدها

مشكلات أكثر من التي كانت تنوي حلها في المقام الأول. لقد دارت حربان ضد الهند في عامي 1965 و1971 عندما كان الجيش في السلطة، وقد أدت الأخيرة إلى تفكك الدولة عندما انشقت باكستان الشرقية سابقاً وأصبحت بنجلاديش.

وكما يقول فاينر في كتاب **الرجل على صهوة الجواد: دور الجيش في السياسة**، إن مأزق الجيش الغريب يتمثل في متى وكيف يتخلى عن السلطة.[22] إن تحول الحكومات العسكرية نحو الديمقراطية في أمريكا اللاتينية خلال تسعينيات القرن العشرين قد بين أن الديمقراطية، مع كل عيوبها ونقاط ضعفها وهشاشتها، لا تزال أكثر أشكال الحكم حياة وقابلية للنمو.

غالباً ما تتم الإشارة إلى النظام التركي في باكستان كنموذج دون إدراك أن الظروف في تركيا كانت تختلف كثيراً، ففي تركيا لعب الجيش دوراً قومياً في الحفاظ على الاستقلال واللغة كعامل توحيد، وقد تعهد الجيش، بعد العديد من التدخلات، بأداء دور المشرف وبألا يفرط في التورط في الحياة العامة. علاوة على ذلك، كان دور الجيش في تركيا علمانياً وتقدمياً؛ فهو لم ينحَز قط إلى الأحزاب الدينية، ولم يسع إلى الاستعانة بأساليب تتصف بمحدودية الفكر. ومع ذلك فإن النموذج التركي يعاني عدداً من وجوه القصور بما أن الأتراك يقرون بمعاناة الاقتصاد والنظام السياسي.

نكسة قضية كشمير

مع تطور الأحداث، يبدو أن قضية كشمير المبررة والعادلة – كفاح شعب كشمير من أجل حق تقرير المصير كما هو مقنن في قرارات الأمم

المتحدة على مدى الخمسين عاماً الأخيرة - قد واجهت نكسة. وكما في حالة الفلسطينيين، فإن الكشميريين ضحايا لقمع وإرهاب الدولة. لقد خاضت الهند وباكستان حربين رئيسيتين (1965 و1971) وحربين قصيرتين (1948 و1999) على كشمير. إن تهمة تصدير الاقتتال إلى كشمير مبالغ فيها بما أن الحركة التي تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح هي حركة داخلية. وتنتشر قوة هندية يبلغ تعدادها نصف مليون جندي تقريباً، وتمثل أعلى تركيز عسكري في العالم، في مقاطعة جامو وكشمير. وتسود الآن مخاوف في بعض الدوائر من أن الولايات المتحدة الأمريكية ربما تسمح بأعمال عسكرية بصورة مماثلة للانتشار الإسرائيلي في فلسطين. وقد أسفرت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عن فقدان النظام لمصداقيته فيما يتعلق بحركات التحرير الأصيلة، والتي يتم دمغها على نحو متزايد بصفة "الإرهابية". وتعتبر قضية كشمير أحدث ضحية، على الأقل في الوقت الراهن، من هذا الطراز.

مرة أخرى نجد أنه بينما تسببت عمليات القمع التي تمت في نيسان/ إبريل-أيار/ مايو 2002 في فلسطين في غضب المسلمين في كل أنحاء العالم، فإنه لم تكن هناك دولة، بمعطيات فعلية، مستعدة لاتخاذ أي عمل مادي ضد إسرائيل ما عدا التعبير عن الإدانة والغضب العاجز. وبطريقة مماثلة في الهند، لم تثر المذابح التي وقعت على نطاق واسع وسط السكان المسلمين في جوجارات (Gujarat) الكثير من الاحتجاجات العنيفة من جانب المجتمع الدولي، باستثناء قلة من جماعات حقوق الإنسان والمنظمات الاجتماعية.

الانقسام المجتمعي في الهند

تواجه الهند مشكلة مع سكانها من المسلمين الذين يبلغ عددهم 120 ـ 140 مليون نسمة. وبصفتهم أكثر الأقليات عدداً، فقد واجهوا أعمال شغب منذ التقسيم. ومنذ هدم مسجد بابري (Babri) في عام 1992، أصبحت المشاعر المعادية للمسلمين أكثر قوة. ونتيجة لأحداث 11 أيلول/ سبتمبر والأحداث التي تلتها، أدت الصدامات المجتمعية إلى اشتعال حريق ضد المسلمين في جوجارات. ومن قبيل السخرية أن هذه الولاية، وهي مسقط رأس المهاتما غاندي رائد اللاعنف، قد شهدت أسوأ أنواع أعمال الشغب الهندوسية ـ الإسلامية. ونتيجة لهذه المجزرة المجتمعية التي جرت في نيسان/ إبريل 2002، فقد قتل نحو 2000 في طقوس عنيفة من التعذيب والاغتصاب والقتل والحرق لا تليق بالعلمانية والديمقراطية الهندية.[23] وقد كانت هناك أحداث مماثلة من العنف التي ارتكبت ضد المسيحيين والأقليات الأخرى في السابق. وهذا يؤذن بأوقات عصيبة بالنسبة إلى المسلمين في الهند في السنوات القادمة.

وعلى الرغم من أن التوترات الهندوسية ـ الإسلامية كانت تغلي حتى قبل ظهور الدولة الهندية، فقد لعبت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر و13 كانون الثاني/ ديسمبر 2001 دور الفتيل المشتعل. ويخشى أن هذا سوف يسمم على نحو إضافي العلاقات الهندية ـ الإسلامية ويؤدي إلى اضطراب الهند، وهي دولة متعددة الأعراق وموطن لأكثر من اثنتي عشرة حركة تمرد متواصلة. في الحقيقة، توجد علاقة مشتركة مباشرة بين ارتفاع التوترات الهندية ـ الباكستانية على حدود الدولتين وارتفاع المشاعر المعادية للمسلمين في الهند. ومع وجود قوات ضخمة في حالة مواجهة على الحدود الملتهبة

بالعداء، فإن أي حادث مشؤوم أو حدث أو تحرش من أحد الجانبين يمكن أن يؤدي دور نقطة الانفجار.

ازدياد المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية

إن النتيجة المباشرة للعمل العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان هو السخط المتزايد الذي تحس به الجماهير على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية. إن قضايا فلسطين وكشمير تثير الغضب الأخلاقي بسبب دور الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتسم بالنفاق وبسبب سياساتها المناصرة لإسرائيل. وهناك فجوة بين تصورات النخبة الحاكمة وتصورات عامة الناس. وبينما نجد أنه لم يكن لبرويز مشرف خيار سوى الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن عامة الجماهير تحس بالغضب تجاه العقوبة المفرطة التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية على طالبان عبر "تقنية القتل الزائد" والهزيمة المخزية التي منيت بها طالبان.

في الوقت نفسه، يشعر الكثيرون بالذنب لأن الباكستانيين قد "خانوا" إخوانهم في الدين في وقت الحاجة. علاوة على ذلك، إن عمليات التوغل العسكري التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية على طول الحدود الباكستانية إلى جانب التهديدات الموجهة ضد العراق تؤدي إلى حالة من الغضب. ومن قبيل المفارقة أن أسامة بن لادن وأتباعه ربما يأخذون صفة الأبطال في الكثير من الدول الإسلامية لعدم وجود من يشغلها، بينما تصبح النخب الحاكمة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من الدول الإسلامية بؤرة التركيز بالنسبة إلى غضب الجماهير.

هكذا سيواجه الرئيس برويز مشرف تحديات متزايدة في المستقبل. وما لم تسفر مجموعة الإصلاحات التي بدأها عن تغيير حي وحقيقي في حياة

عامة الباكستانيين، فإن الحكومة العسكرية سوف تستمر في مواجهة تراجع المصداقية والمشروعية. وهناك مثل شائع يتندر به الباكستانيون الآن يقول إن الدولة تعتمد على ثلاثة أولها الحرف (A): الله، وأمريكا والجيش.

الضوابط على الهجرة والعمل والسفر

هناك نتيجة سيئة أخرى لأحداث 11 أيلول/ سبتمبر تتمثل في القيود التي فرضت على فرص الهجرة والعمل والسفر بالنسبة إلى الكثير من مواطني الدول الإسلامية، بما في ذلك باكستان. إن العاملين الباكستانيين في الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية كانوا يسهمون في الاقتصادات الوطنية لهذه الدول، وقد كان للأحداث الأخيرة نتائج سلبية عليهم. لقد أصبحت الحياة في الخارج صعبة، وقد ارتفع التمييز العنصري مع صعود بعض الأحزاب الفاشية والمضادة للهجرة في أوربا الغربية. وفي الحقيقة فإن النزعة المعاكسة التي تتمثل في العودة إلى الوطن ربما تتبع هذه الظروف إذا أصبحت السياسات المعادية للمسلمين عامة ومنهم الباكستانيون متطرفة، أو إذا وقع مزيد من الهجمات الإرهابية في الخارج أو ضد الأجانب في باكستان.

تصدير التقنية والخبرات

ربما تواجه السوق المتسعة لباكستان خسارة في مجال تقنية المعلومات. وتحظى الهند بفرصة الكسب من الأحداث الحالية، وسوف يتم السعي بشكل واسع وراء قوتها الفنية وخبراتها وتقنيتها في مجال المعلومات. في الحقيقة، لقد أخذ هذا يحدث سلفاً في بعض دول الخليج العربي وآسيا الوسطى وأوربا الغربية. وفي ضوء الارتفاع العالمي في المشاعر المعادية

للمسلمين بسبب الإرهاب، وسوف تعارض معظم المجتمعات الغربية تعيين المهنيين والتكنوقراط، وخاصة من الدول التي لها تاريخ في التطرف الإسلامي أو الإرهاب.

وتتمتع باكستان بموقع فريد فيما يتعلق بتوفير الخبرة الفنية والتجارية في أفغانستان المجاورة. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تواجه منافسة شديدة من تركيا والدول الأخرى التي قد تكون مقبولة بقدر أكبر في الظروف الحالية. على أي حال، ربما يقلل توجه باكستان المناصر للغرب، والروابط التي تتيحها لها اللغة الإنجليزية، وعملية الإصلاح، والإجراءات المستقبلية ضد الإسلاميين المتطرفين، إذا كتب لكل هذا النجاح، هذه النزعات السلبية إن لم يعكسها تماماً.

الخلاصة وبعض التأملات

أدى تفكيك نظام طالبان إلى إبعاد شوكة الإرهاب الإسلامي الرئيسية التي تنبع من أفغانستان، على الرغم من أن فروعها وبقاياها ما تزال تسكن في شرق أفغانستان، وقد لجأت عناصر طالبان والقاعدة إلى شمال غربي باكستان وبعض مناطق الحضر الرئيسية، ولاتزال هناك مخاوف من أن هذه العناصر قد تستطيع التجمع مجدداً وتطرح مشكلات أمام الحكومة الأفغانية وجيرانها.

إن مستقبل أفغانستان سوف يعتمد على مدى السرعة التي تمتد بها إرادة الحكومة إلى كل الدولة؛ وهناك حاجة ماسة إلى بناء جيش وطني وقوة شرطة وبنية تحتية حكومية. ومن المقدر للويا جيرجا (Loya Jirga) (مجلس الأعيان)، الذي انعقدت دورته في منتصف حزيران/ يونيو 2002

ووزع السلطة، أن يمارس دوراً مهماً.[24] وهناك أيضاً حاجة ملحة جداً لإصلاح التوازن الإثني من أجل الاستقرار، وإعطاء تمثيل نسبي للبشتون (Pukhtuns).[25]

ويواجه إقليم الهملايا من أفغانستان إلى التبت القلاقل والعنف،[26] بينما نجد أن نيبال بعيداً في جنوب آسيا تغلي بالإرهاب الماوي، وتعاني بنجلاديش من جراء الانقسامات، وتعاني سيرلانكا حرباً أهلية ممزقة ضد انفصاليي التاميل.

لقد حلت التهديدات الإرهابية الماكرة غير التقليدية محل التهديدات التقليدية، وربما تنتشر هذه وتستمر في طرح الأخطار على مجتمعات جنوب آسيا في المستقبل. إذاً سوف يصبح من الصعب بالنسبة إلى الدول في جنوب آسيا، بما في ذلك باكستان، أن تتفاوض عن طريق الطبيعة المعقدة للطيف الواسع من التهديدات، والذي يتراوح بين التهديدات النووية وحتى التقليدية وغير التقليدية.

وتكمن في قاعدة تهديدات الإرهاب هذه الأسس الاقتصادية. عندما يسود الظلم وعدم المساواة، وعندما ترتفع الآمال عالياً، وعندما تكون الأسلحة وتسهيلات الاتصالات المعقدة متاحة على نحو سهل، فمن المرجح أن ينشأ الإرهاب. لقد أصبح الإرهاب سلاح الضعفاء ضد الأقوياء مما أدى إلى "عولمة الإرهاب".

ربما تكون شبكة القاعدة قد دمرت، ولكن تهورها قد وضع سابقة بالنسبة إلى الكثير من الجماعات اليائسة وغير الموالية. لقد وقعت سلفاً في باكستان حالات تفجيرات انتحارية ضد المصلين المسيحيين في إسلام أباد

في نيسان/ إبريل 2002، وضد المهندسين البحريين الفرنسيين في كراتشي في أيار/ مايو 2002؛ وقد أرسلت هذه الحالات موجات من الصدمة عبر البلاد. ربما كانت الهجمات رد فعل على القوات الأمريكية والفرنسية التي حاربت ضد العناصر المناصرة لطالبان في أفغانستان.

ونجد أن هناك إحساساً كامناً بأن أحداث 11 أيلول/ سبتمبر ليست الأخيرة من نوعها تقع في دول أخرى أو في الساحة الدولية. وإذا وقعت الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيماوية في أيدي الجماعات المتطرفة/ الانتحارية، فإن هذا الخطر سوف يتفاقم.

وتظل القضايا التي لم تجد حلاً في جنوب آسيا مثل كشمير شعلة الانفجار. إن حالات اللاتناسب بين الدول تثير المخاوف والشكوك. وكما رسمت ألمانيا النازية قومية ألمانية مشوهة، فقد اختطف الإسلاميون الراديكاليون أجندة الإسلام النبيلة والسلمية وطوعوها إلى أبعاد فتاكة. وفي حالة لرد الفعل المتطرف، أظهرت الهندوسية أسوأ سماتها كما تبين في مذبحة السكان المسلمين في جوجارات. ونجد أن الإسلام اليوم، أو على نحو ملائم أكثر، النص المعدل للإسلام والذي يقوم على العنف والأصولية، يتعرض للاحتقار ويقابل بالخوف منه ويأخذ شكل "الخطر الأخضر" تماماً مثل "الخطر الأحمر" الذي ارتبط بالشيوعية بين خمسينيات وثمانينيات القرن العشرين.

إن التجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان في أيار/ مايو 1999، وحادثة كارجيل (Kargil) في تموز/ يوليو 1999، والمواجهة الهندية- الباكستانية منذ كانون الأول/ ديسمبر 2001 كلها تخلق سلسلة تعيسة من الأحداث التي تشير إلى العلاقة الهشة والمتغيرة بين الدولتين. وكذلك فإن

غلبة الكراهية الدينية والنزاعات التاريخية بسبب العادات البالية والحدود الساخنة تسفر عن خليط شديد الاشتعال.

لقد شحذت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر التناقضات الهندية ـ الباكستانية. وسوف يتم الإحساس بعواقب هذا الحدث في المنطقة، وخاصة باكستان التي تجاور أفغانستان وتشارك فيما يجري فيها. وتتودد كل من دولتي شبه القارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية: باكستان بصفتها "دولة مواجهة" جديدة تساعد في استئصال الإرهاب، والهند من حيث هي "شريك استراتيجي" لترويج الثقل الجيوسياسي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ويرسم روبرت كابلان (Robert Kaplan)، الذي تنظر دوائر السياسة الأمريكية إليه بجدية، سيناريو أمنياً قاتماً للدول النامية في جنوب ووسط آسيا في كتابه **الفوضى القادمة**.[27] إن منطقة جنوب آسيا في عام 2002، على الرغم من اقتنائها للوسائل النووية، فإنها أبعد ما تكون عن الأمان. ونجد الآن أسئلة أكثر عن السلامة، والضربة الاستباقية وسوء أداء مثل هذه المعدات مما كان موجوداً سابقاً. وبينما نجد أن الردع العام قد تحقق، فإن كلاً من الهند وباكستان قد أخذت تتبع نوعاً خطراً من سياسة حافة الهاوية ولعبة التفوق الأحادي.

حالياً، نجد أن باكستان تتعرض للضغط، وتحاول الهند الحصول على أقصى حد من التنازلات. وتحتاج الهند إلى أن تفهم أن السلام ليس لعبة صفرية (a zero-sum game)، ولكنه بالأحرى نتيجة للأخذ والعطاء المتبادلين. وإذا استبعدنا أي تقارب بين المتنافسين الكبيرين، فإن البيئة الأمنية سوف تتجه إلى مزيد من التدهور.

إضافة إلى ما ذكر أعلاه، كشفت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عن خطر جديد، وهو خطر الإرهاب الذي يتصف بالمراوغة والانتشار. فإذا كانت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين يمكن أن تكون عرضة للهجوم، فإن جنوب آسيا، وهي لصيقة بأفغانستان، يقع تحت خطر أكبر. ووفق ما يرى العالم السياسي أحمد فاروقي فإنه «وسط كل هذا الشك والقلق في العالم الإسلامي، فقد اختارت باكستان أن تنحاز علناً للولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك أطلقت قوى زلزالية داخل تصدعات الجسم السياسي الباكستاني».[28] إن هجمات التفجيرات الانتحارية التي وقعت في مدن باكستان الرئيسية في الماضي القريب تذكرنا على نحو مروع بأن مناصري طالبان والقاعدة مازالوا يعملون في باكستان، وقد خرجوا سعياً إلى الانتقام من حكومة باكستان العسكرية.

وتعتبر كشمير قضية ساخنة مثل فلسطين، وسوف تبقى برميل بارود إذا ظلت دون حل؛ وسوف تواصل تفريخ الاقتتال والإرهاب. وفي أيار/ مايو 2002 وقعت مرة أخرى حوادث قتل في جامو وكشمير حمّلت الهند مسؤوليتها "للإرهاب المستلهم من الخارج".

بإيجاز، لقد تغير العالم بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر الدامية تغيراً كبيراً؛ وتسمع أصداء هذه الأحداث في جنوب آسيا بالإضافة إلى المناطق المجاورة. وسوف تكون آثارها في الاقتصاد والمجتمع والجيش عميقة ومحرقة. إن الأسلوب الجديد من الإرهاب الذي تجسد في التفجيرات الانتحارية قد وصل الآن إلى جنوب آسيا.

هناك حاجة ملحة لتطبيع العلاقات بين الهند وباكستان. ويقال إذا لم يكن في إمكان الهند وباكستان أن تكونا "صديقتين"، فإنهما على الأقل

يمكن أن تتعلما العيش في شكل "عدوتين مسؤولتين" . وتقع على عاتق الجانبين عملية إصلاح كبرى لنماذج الأمن القديمة والتي ترجع إلى حقبة الحرب الباردة؛ إذ يجب أن يحظى الأمن البشري بالسبق على الأمن التقليدي . ويرتبط مستقبل باكستان بالعودة إلى الديمقراطية والحكومة النيابية وإعادة الجيش إلى دوره الملائم في الدفاع والأمن.[29] ولا يزال الناس يأملون أن يسمح الرئيس برويز مشرف، بعد أن ينجز "عملية التطهير" ، للبلاد بالعودة إلى الديمقراطية والحكومة الشعبية . لقد وجدت باكستان باسم الديمقراطية وسوف تبقى على قيد الحياة فقط كدولة ديمقراطية .

إن القيادة في جنوب آسيا تواجه تحديات مرعبة في الأيام القادمة؛ يجب أن تتحول السيوف إلى شفرات محاريث، وينبغي أن تستعيد أفغانستان بواسطة المجتمع الدولي حالتها الطبيعية وأن تتعلم العيش كدولة مسالمة وجديرة بالاحترام . أما بالنسبة إلى الهند وباكستان، فإن الأجيال القادمة سوف تحمِّل قادتها مسؤولية الإهمال والفوضى . ومع وجود خُمس سكان العالم في شبه القارة الهندية فإنها تستحق السلام وحياة أفضل لملايينها الذين يسحقهم الفقر . وفي النهاية، فإن العبء فيما يتعلق بحل المسائل ذات الصلة بالحرب والسلم يقع على القيادة في الدولتين . ويجب أن يتحمل الجهد والكد اللذين تتطلبهما هذه المهمة القادة لا الغرباء . وعلى الرغم من أن الكثير من الفرص قد فقدت في الماضي، وأن الوقت يمضي سريعاً بالنسبة إلى المنطقة، فإن جنوب آسيا لايزال يتمسك بالأمل ويحمل وعوداً للمستقبل .

الهوامش

1. الأرقام مأخوذة من:

Irfan Shahzad, "Whither fruits for a front line state?" *Dawn Economic and Business Review*, Karachi (April 29-May 5, 2002), VI.

2. انظر:

Shahid Javed Burki, "The path ahead," *Dawn Economic and Business Review*, Karachi (May 14, 2002), 7.

3. انظر:

Mubarak Zeb Khan, "GDP growth likely to remain below target," *Dawn Economic and Business Review*, Karachi (February 12, 2002), 17.

4. انظر:

"Will referendum stimulate growth?" *Dawn Economic and Business Review*, Karachi (May 6-12, 2002), 1; and Dr. Mahnaz Fatima, "The referendum and economic reforms," *Dawn Economic and Business Review*, Karachi (May 13-19, 2002), 1, 5.

5. اقتباس ورد في:

"No comments on Musharraf threat: PM," *The Hindu*, Delhi (April 8, 2002).

6. انظر:

"Pakistan reluctant to attack Al-Qaeda: WP," *The News* (International), Islamabad (May 13, 2002), 1, 8.

7. انظر:

"Al-Qaeda cannot regroup in Pakistan," *The News*, Islamabad (May 5, 2002), 1.

8. انظر:

"Pak action on list of 20 will be a litmus test," *The Hindu*, Delhi (April 3, 2002).

9. مقابلة مع ماليني بارثاساراثي (Malini Parthasarathy)، انظر:

"Let us look to the future, says Musharraf," *The Hindu*, Delhi (April 1, 2002).

10. انظر:

"Call without spirit," *The News* (Editorial), Islamabad (May 5, 2002), 6.

11. للاطلاع على معلومات موسعة وعلى تطور العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية انظر:

Maqsud U. Nuri, "The Indo-Israel Nexus," *Regional Studies*, Institute of Regional Studies, Islamabad, vol. XII, no. 3 (Summer 1994): 3-56.

12. انظر:

Farah Naaz, "Indo-Israel Military Cooperation," *Strategic Analysis*, New Delhi, vol. XXIV, no. 5 (August 2000): 973.

13. انظر:

Dawn Economic and Business Review, Karachi (April 28, 2002), 7.

14. انظر:

Amin Saikal, "US assault on Iraq fraught with geopolitical dangers," *Khaleej Times*, Dubai (April 12, 2002), 12.

15. المرجع السابق.

16. انظر:

"India, US armies to hold first joint games," *Dawn Economic and Business Review*, Karachi (May 6, 2002), 13.

17. المرجع السابق.

18. انظر: *The Hindustan Times*, Delhi (April 15, 2002), 5.

19. انظر:

"Al-Qaeda cannot regroup in Pakistan," op. cit.

20. انظر:

"UAE-China investment trade to soar," *Pakistan and Gulf Economist*, Karachi, vol. XXI, no. 13 (April 1-7, 2002): 6.

21. تم عرض هذه الآراء على نحو كاف في العديد من الكتابات التي ظهرت بعد الاستفتاء في الصحف التي تصدر بالأوردو والإنجليزية في باكستان.

22. انظر:

Samuel Edward Finer, *The Man On Horseback: The Role of the Military in Politics*, 2nd ed. (Transaction Publishers, 1998).

23. كتب العديد من المقالات والدراسات عن أعمال الشغب في جوجارات، وللاطلاع على عينة، انظر:

Arundhati Roy, "State Terrorism," *Dawn Magazine*, Karachi (May 5, 2002), 1-2. Also see Pervaiz Iqbal Cheema, "The Gujerat genocide 2002," *The News*, Islamabad (May 5, 2002), 6.

24. انظر:

"Afghanistan's new dynamics," *Khaleej Times*, Dubai (May 3, 2002), 12.

25. كما تتم الإشارة إلى فريدرك ستار (Frederic Starr) في:

"America and Afghanistan: Stand by me," *The Economist*, London, no. 8269 (April 20-25, 2002), 28.

26. انظر:

Luke Harding, "Conflicts threaten to spread in South Asia," *Dawn Economic and Business Review*, Karachi (May 13, 2002), 10.

27. انظر:

Robert Kaplan, *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War* (Random House, 2000).

28. انظر:

Ahmad Faruqui, "Waiting for America: the Continuing Predicament of Pakistan," *Journal of Conflict, Security and Development*, Centre for Defence Studies, King's College, London, vol. 1, no. 3 (2001), 116.

29. للاطلاع على تحليل تشريحي لدلالات الاستفتاء الأخير والديمقراطية في باكستان، انظر:

Muhammad Waseem, "Beyond the referendum," *Dawn Economic and Business Review*, Karachi (May 18, 2002), 7.

المراجع

Burki, Shahid Javed. "The path ahead." *Dawn Economic and Business Review.* Karachi, May 14, 2002.

Cheema, Pervaiz Iqbal. "The Gujerat genocide 2002." *The News.* Islamabad, May 5, 2002.

Faruqui, Ahmad. "Waiting for America: the Continuing Predicament of Pakistan." *Journal of Conflict*, Security and Development, Centre for Defence Studies, King's College, London, vol. 1, no. 3 (2001).

Fatima, Dr. Mahnaz. "The referendum and economic reforms." *Dawn Economic and Business Review.* Karachi, May 13-19, 2002.

Finer, Samuel Edward. *The Man On Horseback: The Role of the Military in Politics.* 2nd ed. (Transaction Publishers, 1998).

Harding, Luke. "Conflicts threaten to spread in South Asia." *Dawn Economic and Business Review.* Karachi, May 13, 2002.

Jaffer, Ghani. "Soul Mates Come Together, the Brahmanic-Talmudic Alliance." *Spotlight on Regional Affairs*, Institute of Regional Studies, Islamabad.

Kaplan, Robert. *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War* (Random House, 2000).

Khan, Mubarak Zeb. "GDP growth likely to remain below target." *Dawn Economic and Business Review.* Karachi, February 12, 2002.

Naaz, Farah. "Indo-Israel Military Cooperation." *Strategic Analysis*, New Delhi, vol. XXIV, no. 5 (August 2000).

Nuri, Maqsud U. "The Indo-Israel Nexus." *Regional Studies*, Institute of Regional Studies, Islamabad, vol. XII, no. 3 (Summer 1994).

Parthasarathy, Malini. "Let us look to the future, says Musharraf." *The Hindu.* Delhi, April 1, 2002.

Roy, Arundhati. "State Terrorism." *Dawn Magazine.* Karachi, May 5, 2002.

Saikal, Amin. "US assault on Iraq fraught with geopolitical dangers." *Khaleej Times.* Dubai, April 12, 2002.

Shahzad, Irfan. "Whither fruits for a front line state?" *Dawn Economic and Business Review*. Karachi, April 29-May 5, 2002.

Singh, Rajen. "India and Israel: Towards Greater Cooperation." *India Quarterly*, Indian Council of World Affairs, New Delhi, vol. LVIII, no. 4 (October-December 2001).

Starr, Frederic. In "America and Afghanistan: Stand by me." *The Economist*, London, no. 8269 (April 20-25, 2002).

The Hindu, Delhi.

The Hindustan Times, Delhi.

The News (International), Islamabad.

"UAE-China investment trade to soar." *Pakistan and Gulf Economist*, Karachi, vol. XXI, no. 13 (April 1-7, 2002).

Waseem, Muhammad. "Beyond the referendum." *Dawn Economic and Business Review*. Karachi, May 18, 2002.

نبـــذة عـــن المحاضـــر

د. مقصود الحسن نوري

يعمل باحثاً أول في معهد الدراسات الإقليمية في إسلام أباد في باكستان. وبالإضافة إلى ذلك، يشغل حالياً منصب أستاذ زائر في قسم الدفاع والدراسات الاستراتيجية بجامعة القائد الأعظم في إسلام أباد، ويكتب بصورة منتظمة كل أسبوعين في صحيفة **ذي نيوز** (الطبعة الدولية) اليومية التي تصدر بالإنجليزية في إسلام أباد.

حصل د. مقصود نوري على درجة الدكتوراه في الدراسات الدولية من جامعة ساوث كارولينا بالولايات المتحدة الأمريكية، وعلى درجة الماجستير في العلاقات الدولية من الجامعة الأسترالية في كانبيرا، بالإضافة إلى الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة القائد الأعظم في إسلام أباد. ويتركز اهتمامه الأكاديمي على القضايا الاستراتيجية والدفاعية لجنوب آسيا، والخليج العربي وآسيا الوسطى. وتشمل خبرته المهنية مهمة محددة قام بها كضابط في الجيش الباكستاني. وقد شارك في الحرب الهندية ـ الباكستانية عام 1971 برتبة نقيب. وعمل أيضاً في مجال حل النزاعات والإدارة والحد من انتشار السلاح.

حصل د. مقصود نوري على عدد من الزمالات وأسهم بمقالات نشرت في كتب ومجلات وصحف يومية صدرت في باكستان وفي الخارج. وتشمل أبحاثه: «العلاقات الصينية ـ الهندية: منظور باكستاني» في **العرقية والأمن والسياسة الخارجية في الألفية الجديدة**، و«الممر الأفغاني: علاقات باكستان بجمهوريات آسيا الوسطى في أفغانستان ما بعد طالبان» في **سبوتلايت** (Spotlight)، وهي سلسلة شهرية تصدر عن معهد الدراسات الإقليمية في إسلام أباد.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط : نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج : رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن : واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 . تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 . التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 . أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 . الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 . أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 . السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 . العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 . أساسيات الأمن القومي : تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22 . سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23 . الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24 . النظام العالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25 . العولمة والأقلمة : اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26 . أمن دولة الإمارات العربية المتحدة : مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27 . العالم العربي وبحوث الفضاء : أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28 . الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية
والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده
ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها
في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب (دراسة ميدانية لعينة من الشباب
في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي - الإسرائيلي
وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي:
تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين
دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية
في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60 . غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61 . معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62 . دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63 . السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64 . العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي:
الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65 . الصهيونية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66 . التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي
خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67 . المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68 . مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص.ب : .... المـدينـة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسـوم الاشتـراك*

للأفراد :	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.

❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية فقط شاملة المصاريف فقط.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية

ص.ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6424044 (9712) فاكس: 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت: Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مـركـز الإمـارات للـدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الامارات العربية المتحدة. هاتف: 6423776-9712+ . فاكس: 6428844-9712+
البريد الالكتروني : pubdis@ecssr.com ، الموقع على الانترنت : www.ecssr.com

ISSN 1682-122X

ISBN 9948-00-451-5

